

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة.

The problematic relationship between economic growth and Democratic transition process: Comparative applied theory study

- نورالدين حفيظي، دكتوراه علوم.¹

- جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر.

- الهاتف: 0667731370

- وسعداوي نبيل، طالب دكتوراه علوم²

- جامعة الجزائر 3، الجزائر

- ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على دراسة إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي، من الناحية النظرية والتطبيقية من خلال دراسة حالة مصر بعد الحراك، وذلك انطلاقاً من تحليل ورصد الدراسات والأبحاث النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي، مع مناقشة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في النقاشات النظرية، لتصل الدراسة في الختام إلى مقارنة مدى صلاحية الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي في شقها الاقتصادي، مع الحالة المصرية بعد الحراك الشعبي.

- الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التحول الديمقراطي، مصر، الحراك الشعبي

Abstract :

This paper aims at shedding light on the problematic of relationship between economic growth and the process of democratization theoretically and practically through studying the case of Egypt, after the popular movement. The study is based on analysing and monitoring studies and theoretical researches explaining the process of democratization, and democratic approach with discussing the relations' nature between the economic growth and the democratization theoretically. At the end of the study, a comparison between the extent of theoretical trends' validity explaining the process of democratization, in its economic side, and the Egyptian situation, after the popular movement, has been made.

Keywords: economic growth, democratization, Egypt, popular movement

¹ - البريد الإلكتروني: noureddine.hafidi@yahoo.com

² - البريد الإلكتروني: nabilsaadaoui15@gmail.com

شهدت المجتمعات البشرية جملة من التحولات السياسية في القرن العشرين، أدت إلى تغيرات جذرية في طبيعة النظم السياسية وآليات اشتغالها، ومن هذه التطورات التحول صوب الديمقراطية في إطار ما عرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث انتقلت جل النظم التسلطية في معظم القارات تجاه الديمقراطية، وقد دفع لهذا التحول جملة من العوامل البنية الداخلية والخارجية كالتغير في إدراك النخبة الحاكمة، أو تآكل شرعيتها، أو زيادة قوة المجتمع المدني، وأخرى خارجية متعلقة بنظرية العدوى والانتشار، أو التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي ساهم في انسياب وانتقال الأفكار مما أدى إلى ميلاد وعي ديمقراطي عالمي مناهض للنظم التسلطية الشمولية، ومع ذلك فإن تجارب التحول الديمقراطي عرفت تباين في مخرجاتها بين النجاح في دول والفشل في دول أخرى، ويرجع العديد من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين أن انتكاسة عملية التحول الديمقراطي في المراحل الانتقالية والتأسيسية مرده ضعف النمو الاقتصادي باعتباره من المحددات البارزة التي تحتل وزنا مقارنة بالمحددات الأخرى كالثقافة السياسية، والاتفاق حول الأرضية المناسبة للانتقال الديمقراطي.

وتعتبر المنطقة العربية من النماذج التي عرفت فشلا في عملية التحول الديمقراطي بعد أحداث الربيع العربي، التي شهدت موجة من العنف السياسي من قبل قطاعات واسعة من الجماهير العربية من أجل المطالبة بإجراء التحول الديمقراطي وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين والقضاء على كافة أشكال الفساد، وعلى الرغم من المساعدات الاقتصادية - التي تقدر بالمليارات الدولارات - التي منحت لهذه الدول من أجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي وإنجاح التحول الديمقراطي في مراحله التأسيسية والانتقالية، إلا أن هذه العملية فشلت في العديد من الأقطار العربية ومنها مصر التي تعد من الحالات البارزة في المشهد السياسي العربي، وهذا ما جعل العديد من المفكرين العرب والغربيين يؤكدون على الخصوصية العربية المتفردة، حيث أثبتت التجربة العربية عموما والحالة المصرية خصوصا، أن العامل الاقتصادي مهم في عملية التحول الديمقراطي، إلا أن هناك محددات أخرى أكثر أهمية تساهم في نجاح أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي، وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل المنطقة العربية والحالة المصرية خصوصا مقارنة بالتجارب العالمية يعد النمو الاقتصادي فيها شرط قاعدي لنجاح عملية التحول الديمقراطي أم أن هناك خصوصية عربية تستدعي إنتاج مقارنة مؤسسة على محددات أكثر تأثيرا على العملية الديمقراطية العربية؟

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الدراسة تساهم في بناء قاعدة معلومات عن ظاهرة التحول الديمقراطي من خلال تسليط الضوء على الاتجاهات النظرية والفكرية، وكذلك الدراسات الإمبريقية الغربية حول ظاهرة التحول الديمقراطي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك من منظور نقدي سواء فيما يتعلق بنقد بعض المسلمات والمنطلقات الفكرية المعلنة والضمنية، التي تنطلق منها هذه الدراسة أو نقد المؤشرات والتفسيرات التي تطرحها هذه الظاهرة والوقوف على حدود

الدكتور: حفيظي نورالدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

صلاحياتها وإمكانيات الاستفادة منها لتحليل الظاهرة في الواقع العربي، باعتبار أن لهذا الواقع خصوصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه المحددات الاقتصادية في إعاقه أو إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

أهداف الدراسة:

- دراسة العلاقة الارتباطية بين مفهومي الديمقراطية والنمو الاقتصادي.
- تسليط الضوء حول أسبقية من يقود من؟ النمو الاقتصادي أم الديمقراطية؟
- مقارنة المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي وإسقاطها على الحالة المصرية، مع التركيز على الجانب الاقتصادي.
- التطرق إلى انعكاسات الوضع الاقتصادي على عملية التحول الديمقراطي في مصر.

1. التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي: قراءة في المفاهيم.

1.1 مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المصطلحات البارزة التي استقطبت اهتمام الدارسين في ميدان العلوم السياسية، نظرا لأهميته في بناء حياة سياسية قائمة على الحريات العامة والمواطنة، والتداول على السلطة، والاعتراف بكافة الفعاليات السياسية وحقها في التمثيل السياسي، وهو ما ينعكس بصورة ايجابية على علاقة الدولة بالمجتمع من ناحية الثقة والشرعية السياسية، ويدفع بمزيد من الاستقرار السياسي والنمو والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من هذه الأهمية والاجتهادات التي قدمت من قبل الباحثين للوصول إلى تعريف دقيق يحظى بالإجماع، إلا أن هناك اختلافا في الرؤى بشأنه، وهو ما يدفعنا إلى إيراد جملة من المفاهيم من أجل الوصول إلى تعريف دقيق له على النحو الآتي:

يعرف "صامويل هانتجتون" التحول الديمقراطي بأنه: (عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفذ في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي، ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما)¹.

¹ - صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب غلوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 85.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

كما يعرف التحول الديمقراطي: (بوصفه مسلسل يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق، ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة)¹.

في حين نجد "روستو" يعرف التحول الديمقراطي بأنه: (عملية اتخاذ قرار يشارك ثلاثة فواعل مختلفة الدوافع والمصالح، وهي النظام السياسي، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، حيث كل واحد من هذه القوى يهدف إلى إضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة الأخيرة وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع)².

في حين أن هناك تعريف آخر يرى بأن التحول الديمقراطي هو: (عملية الانتقال من الأنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي)³.

وهناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه: (مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة، تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يتضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل).

كما يعرف التحول الديمقراطي "أتل سولنجن *Etel Solingen*" بأنه: (سير وحركية النظام السياسي باتجاه العمل بالإجراءات التالية: نواب منتخبون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، حق تقلد المناصب العامة والتداول على السلطة، حرية الرأي والتعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا، واستقلالية المؤسسات السياسية)⁴.

بينما يعرف "شميتز" *SCHMITTER* التحول الديمقراطي بأنه: (عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل،... إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر)⁵. أما الأستاذ "محمد عابد الجابري" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه: (الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على المؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية،... إلى دولة يقوم كيانها على هذه الأركان الثلاثة)⁶.

¹ - محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010) ص 130.

² - Josef Richard. "Democratization in Africa after 1989 comparative and theoretical perspectives". *comparative politics* vol 29 (Après 1997) p370. 372.

³ - توفيق المدني، تونس الثورة المغدورة وبناء الديمقراطية: الطوباوية الأصولية في السلطة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013)، ص 319، 320.

⁴ - Etel Solingen, "Quandaries of the process". *Journal of democracy*. vol7.n3.(1996), p 140.

⁵ - أمين البار، دور الأحزاب السياسي في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013)، ص 74.

⁶ - محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كتاب في جريدة، عدد (29)، تموز (2006)، ص 5.

الدكتور: حفيظي نورالدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التحول الديمقراطي يقصد به لون من ألوان التحول السياسي في طبيعة النظام وآليات اشتغاله، وذلك بالانتقال به من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي تشرك فيه كافة الفواعل في عملية صناعة القرار، وتراجع سلطة وصلاحياتها أمام المنظمات المدنية، وترتكز هذه العملية على مجموعة من المبادئ والآليات منها التداول على السلطة ووجود مجتمع مدني وحرية الرأي والعبير، واستقلالية القضاء والإعلام، بما يساهم في تحقيق التنمية السياسية ومعالجة كافة أزماتها، الأمر الذي يطور من شرعية النظام ويخلق اندماج وطني يحسن من علاقة الدولة بالمجتمع بما يؤدي إلى استقرار سياسي.

2.1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من المصطلحات البارزة التي تحتل مكانة محورية في مجال الاقتصاد السياسي، حيث يحتل هذا الموضوع أهمية لدى الدول نظرا لكون النمو الاقتصادي يحقق الثروة والوفرة في الحاجيات، بما يمكن الدولة من ترجمة السياسات العامة إلى مشاريع مجسدة تحقق التنمية المحلية والوطنية بما يحسن من الإطار المعيشي للمواطن ويعمق العلاقة بين الدولة والمجتمع ويحفظ الاستقرار السياسي، ونظرا لهذه المكانة فقد حاول علماء الاقتصاد والسياسة من خلال نقاشاتهم النظرية، إيجاد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة من ناحية الدلالة والمعنى، إلا أن هذه الحوارات العلمية أفضت إلى جملة من المفاهيم المتباينة في طرحها، ومن أجل التوصل إلى مفهوم تقريبي لمصطلح النمو الاقتصادي ارتأينا أن نورد أبرز المفاهيم التي تعرضت له على النحو الآتي:

ويعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه: (الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها).¹

يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي ثلاث شروط تأسيسية هي على النحو الآتي:

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر وعليه: معدل النمو الاقتصادي: معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقة وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى

¹ - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009)، ص 5.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن ، معدل النمو الاقتصادي: معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم .

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات.¹

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يقصد به (تحقيق زيادة في الدخل الوطني تفوق النمو السكاني وتكون على المدى الطويل، ويجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، ومبنية على التنوع في مصادر الدخل ويرتكز النمو الإنتاجي في الرفع من وتيرته على قاعدة تكنولوجية ويد عمالية مؤهلة وإمكانيات مادية وإستراتيجية واضحة المعالم)

2. الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

حظيت ظاهرة التحول الديمقراطي باهتمام من طرف الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية، ونظرا إلى ذلك برزت عدة أطروحات وأفكار متباينة في تحليلها وتفسيرها ونتيجة للتراكم المعرفي الناتج عن كثرة الدراسات والأبحاث حيث كشفت عن وجود اتجاهات نظرية ومدارس متعددة مختلفة المنطلقات في تحليل عملية التحول الديمقراطي، خاصة أن هذه العملية تواجه العديد من الأزمات التي تعرقل من حركية التحول الديمقراطي، وقد ركز أصحاب هذه المداخل على إعطاء أهم الآليات التي تساعد على تجنب إشكاليات المرحلة الانتقالية والتأسيسية للتحول الديمقراطي، وتجدد الإشارة أن سيتم التركيز على المداخل الثلاثة (البنوي، الانتقالي، الثقافة السياسية)، فحين سنناقش المدخل المرتبط بالشق الاقتصادي لاحقا من هذه الدراسة .

1.2. المدخل البنوي: تنطلق هذه المدرسة من مقارنة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين البنى المتغيرة للطبقة والدولة، والقوى الدولية وعبر القومية، المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، حيث يوجد في كافة المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة التي تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب وتشكيل تفكيرهم، وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد ومن ناحية أخرى فإن الفرد جزء من البنى الموروثة من الماضي ويعمل مع الآخرين في إستمراريتها².

وعليه فإن بنى السلطة والقوة هي التي تساهم في بناء العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات السياسية المتنافسة في الحياة السياسي، وبذلك فهي تؤثر في ومواقفهم وسلوكهم السياسي الذي قد يتصف بالعنف

¹ - سيدي أحمد كبدي، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والنسيير، جامعة تلمسان، 2013)، ص 17، 18.

² - رابح لعروسي، المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997 - 2007 ، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص 23.

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

السياسي أو يكون ذو طابع سلمي، كما يؤكد هذا الطرح على استقلالية النخبة السياسية وأنها لا تستطيع صياغة التوافقات والقرارات السياسية بمعزل عن تأثير هذه القوى، وأن ممارسة النخبة السياسية للعنف السياسي بجانبه السلمي والإيجابي يرجع إلى تأثيرات هذه البنى.

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناءً على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من التوازن القوى وبرز الطبقة الوسطى في المجتمع¹.

إذن فإن عملية التحول الديمقراطي تأتي نتيجة التوازنات السياسية القائمة على أساس المصالح المشتركة بين مختلف الجماعات السياسية، بالإضافة إلى تأثير البنى المتمثلة في القوة والسلطة.

ويرى "بارنجتون مور" *BARINGTON MORO* أن ميلاد الديمقراطية والمسار السياسي الليبرالي كان نتاج نمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين، وملاك الأرض، والبرجوازية، والدولة، ووضع "مور" خمسة اشتراطات للتحول الديمقراطي وفقا لمتغير تبدل بنى القوة والسلطة في المجتمع وهي:²

- تطور حالة التوازن داخل المجتمع للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم ودون نمو طبقة أرستقراطية ذات استقلالية أكثر من اللازم.

- العمل على السير نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.

- إضعاف أرستقراطية الأرض.

- الخروج من دائرة الماضي بمبادرة البرجوازية.

- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

إن توفر الشروط الخمس قد يؤثر في بنى القوة، من خلال إعادة تشكيل طبقي يخلق أدوارا جديدة في المجتمع، وعلى عكس ذلك فقد برزت الأنظمة التسلطية في ظل اختلال التوازن في بنى القوة والسلطة بين مختلف الأطراف مما أدى إلى ظهور الهيمنة سواء من قبل الكيان السياسي (الدولة)، أو إحدى الطبقات الاجتماعية الفلاحين، أو الملاك، أو البرجوازية.

من خلال هذا المدخل نستنتج أن البنى المتمثلة في السلطة والقوة تلعب دورا كبيرا وفاعلا في التأثير في السلوك السياسي للأفراد والجماعات السياسية، حيث أنها تساهم بشكل إيجابي في تحقيق التحول الديمقراطي الذي يأتي نتيجة تحقيق التوازن السياسي بين القوى السياسية الذي يحصل نتيجة المصالح المشتركة ومحدداتهم البنيوية، كما أن هذه البنى المؤثرة بالعملية السياسية قد تتغير بفعل مجموعة من الشروط والعوامل وأن الاختلال في

¹ - يوسف الشوري، الشورى والبرلمانية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال الديمقراطي، في كتاب: إسماعيل الشطي، وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 54، 55.

² - أحمد بلي، أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالي الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009، ص 63، 64.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

أحد بنى السلطة والقوة قد يؤدي إلى التسلطية من قبل الدولة التي تعمل على استغلال هذا الاختلال وتوظيفه في خدمة مصالحها مما قد يتسبب في تعطيل الحركة الديمقراطية

2.2. المدخل الانتقالي: تركز هذه المقاربة على النخب السياسية وكيفية نشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلميا كما تؤكد هذه المقاربة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات من خلال الخيارات المتاحة، مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية¹.

وعليه فإن هذا المدخل يعتبر النخبة هي الفاعل الرئيس في العملية السياسية والمبادرة بالدفع بالتحول الديمقراطي، ويرى رواد هذا المدخل أنه داخل النخبة السياسية قد تولد جماعات متشددة مقابل أخرى معتدلة ومنفتحة، مما قد يؤدي إلى صراع لذلك يسعى هذا المدخل إلى إبراز كيفية إدارة الصراع بين القوى السياسية وتحقيق التوازن السياسي وفق المصالح المشتركة بينها.

كما يضيف "روستو" أن من يطبق الديمقراطية في البلدان غير الديمقراطية هم أناس غير ديمقراطيون اضطروا لقبول الخيار الديمقراطي خوفا من فقدان السلطة وسقوط النظام السياسي، ولذا فإن هذا التطبيق أي تطبيق الديمقراطية لن يكون كما ينبغي أو سيطبق تدريجيا كما هو الحال في البلدان العربية والتي تمارس ديمقراطية الشعارات لا ديمقراطية فعلية وحقيقية².

أما "يوسي شين، وجان ليتز" وهم ينتمون إلى المدرسة الانتقالية فقد ركزا على المرحلة الانتقالية، أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، إلا أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الديمقراطية لأن الانفراج النسبي في الحقل الحريات العامة قد يتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى³.

3.2. مدخل الثقافة السياسية: لقد كان مبحث الثقافة السياسية أحد المباحث المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بالمفهوم خلال السبعينيات، ولكن منذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجددا، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بدايات القرن العشرين، حيث اهتم الباحثين بإعادة اعتبار إلى مفهوم الثقافة السياسية باعتباره مفهوما رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي المشار إليها، خاصة أن ترسيخ الديمقراطية يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع⁴.

¹ - مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر 1988/2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 45.

² - فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989 - 2005، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 - 2008)، ص 37.

³ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 47.

⁴ - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 147.

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

يقصد بالثقافة السياسية باختصار على أنها منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع¹، وتتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي أورده "غابريل الموند" و"سيدني فيربا" في كتابهما (الثقافة المدنية) وهو التصنيف الأكثر شيوعاً حول ثلاثة أنماط تحددها أربعة موضوعات هي النظام السياسي، والمداخلات أي نشاط الأفراد السياسي (الترشيح والانتخاب)، والمخرجات أي نشاط الحكومة (تقديم المساعدة للمواطنين ورعاية مصالحهم)، وتصور الأفراد لذواتهم كمشاركين في الفعاليات السياسية، وهذه الأنماط هي: الثقافة الضيقة (التقليدية)، والثقافة التابعة (الخاضعة)، والثقافة المشاركة².

يؤكد العديد من الباحثين أن الثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية، وإذا كان صعباً تحقيق هذا الشرط على المستوى الشعبي فليس صعباً تحقيقه على مستوى النخبة، وهذه الثقافة يصفها "دايموند" بأنها براغماتية، حيث تعزز الانفتاح الفكري، وتكبح دور الإيديولوجية في العمل السياسي وتكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع، وتشكل روابط عمودية بين النخب وجماعيها³.

إذن فالثقافة السياسية الفعالة تعد مطلباً مهماً من متطلبات التحول الديمقراطي، حيث أن التحول الديمقراطي لا يتحقق فقط بتأسيس مؤسسات ديمقراطية وإقامة انتخابات وإنما بوجود ثقافة سياسية تنطوي على الحوار والتفاوض وحل الصراعات بالطرق السلمية واحترام الطرف الآخر وعدم إقصاء وتهميش أي جهة مهما كان موقعها في المجتمع.

3. التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي: دراسة في النقاشات النظرية.

ارتبطت بدايات التوجه نحو التحول الديمقراطي في تحليلات باحثي الموجة الثالثة بوجود مظاهر واضحة للفشل في أداء النظام السياسي وخاصة في الجانب الاقتصادي منه، فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو توقفها لعدة سنوات عند حد معين لا تتجاوزه، أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة، هذه الظروف تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ومتعاضمة بين النظام السياسي وقطاعات متعددة من المجتمع، وقد أوضحت إحدى الدراسات إنه من بين 28 حالة للتحول إلى الديمقراطية جرت في العالم بين عامي 1970 و1990 كان النمو الاقتصادي البطيء والتضخم المتزايد سببين أساسيين للتحول في 23 حالة منها⁴، وفي هذا الإطار يرى "هانتنجتون" أن من أسباب انتشار الموجة الديمقراطية الثالثة والتي يشهدها العالم الآن بعد التسعينات ترجع محركاتها إلى فترة الستينات التي شهدت نمواً اقتصادياً عالمياً ارتفعت على أثره المستويات المعيشية والتعليمية في

¹ منصور مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية"، مجلة دفا تر السياسية والقانون، عدد خاص (2011)، ص 300.

² ابتسام محمد عبد، "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وما بعد الاحتلال"، مجلة دراسات دولية، العدد 35 (2008)، ص ص 136-137.

³ - إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

⁴ - حنان ماهر قنديل، "الإصلاح السياسي" من أعلى "النخبة الحاكمة ومسيرة الديمقراطية في مصر"، مجلة النهضة، العدد 2 (2007)، ص 3.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

الكثير من بلدان العالم لتنتج أجيالا تطالب بالمزيد من العدالة في التوزيع و المزيد من المشاركة السياسية¹، حيث يرى "صامويل هانتجتون" أن العوامل الاقتصادية أثرت على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق:²

أ- أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول والقيود الماركسية في الدول الأخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية.

ب- حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها.

ج- فقدان النظم الشمولية استقرارها وشرعيتها، بفعل النمو الاقتصادي الشديد السرعة مما أجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكتيف حدة القمع.

كذلك يرى هانتجتون أن مع هذا النمو الاقتصادي ستبرز وتؤكد أهمية الطبقة الوسطى، بدلا من اتساع الهوة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية الثرية التي تحتل مقاعد السلطة، وهي الهوة التي لا تتلاءم وقيام ديمقراطية تقوم على حكم الأغلبية، وأكد أن هذه الطبقة قد لعبت دورا في موجة التحول الديمقراطي الثالثة في دول كاسانيا وكوريا الجنوبية حيث نتج عن النمو الاقتصادي ظهور طبقة متوسطة عريضة أخذت في الاتساع مما مهد للديمقراطية³.

بذلك فإن "صامويل هانتجتون" يرى أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التحول الديمقراطي، فالانتكاسة في الجانب الاقتصادي أو تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي، كلاهما قد يؤدي إلى الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

كما يدعم افتراض "لبست" تحليل "هانتجتون" حيث يؤكد على صعوبة استقرار المؤسسات الديمقراطية الجديدة من دون وجود تحقيق مستوى مطلوب من التنمية الاقتصادية⁴، وأثار أيضا مسألة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية حيث يرى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الشرعية، من خلال تأثيرها في اتساع وزيادة مستوى التعليم، وزيادة حجم الطبقة الوسطى، وانتخاب الأشخاص ذوي الكفاءة، كما يؤدي التعليم إلى زيادة المشاركة⁵، وبحسب تعبيره "كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم" ليبرهن ان الديمقراطيات عموما هي أقرب إلى أن يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات⁶.

ويصور "لبست" هذه العلاقة في الشكل رقم (01):

شكل رقم (01): علاقة التحول الديمقراطي بالتطور الاقتصادي والاجتماعي

¹ - عبد القادر عبد العالي، "التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي"، مجلة دفتار السياسة والقانون، العدد 2 (2009)، ص 36.

² - صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص 120.

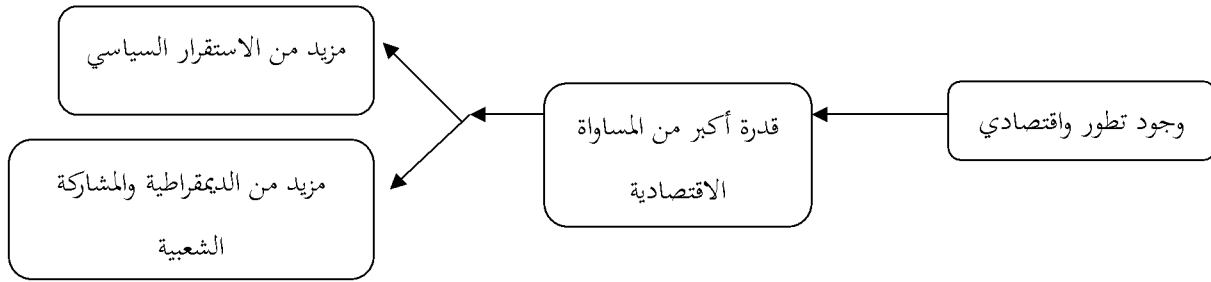
³ - عبد الغفار رشاد القصي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط2، (القاهرة، مكتبة الآداب، 2006)، ص ص 89-90.

⁴ - عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي و فرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406 (2012)، ص 61.

⁵ - أحمد بلي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁶ - رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية : العدالة الانتقالية للمضاسي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30 (2011)، ص 150

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

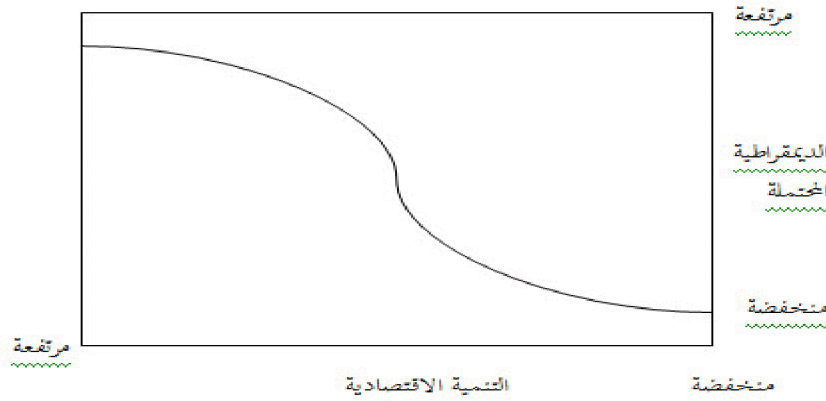


المصدر: حميد عبد الغني المخلافي، التحول الديمقراطي في اليمن: المتطلبات والآفاق". مجلة قحاة، الصادرة عن جامعة الحديدة في اليمن، العدد 7، (2005)، ص ص 21- 22 .

كما يشير "برزورسكي" إلى وجود صلة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ واستقرار الديمقراطية حيث سعى إلى تحديد نوعية الأنظمة الاقتصادية التي تكون أكثر ملائمة لتحقيق دولة الرفاهية، وقد رأى أن استمرار الديمقراطيات الحديثة يستند إلى حد كبير إلى أدائها الاقتصادي وبالتالي يكون من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات نحو إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق لتجنب تدهور المستوى المعيشي¹.

الشكل (02) العلاقة الطردية الموجودة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (1): العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية



Source: Barbara Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years"? , **Annual Review Political Science**, Vol2(1999) P118

أما فيما يخص مساهمة الديمقراطية في تحقيق النمو الاقتصادي فبحسب مساهمات رودرك، فهناك أثران لا بد من دراستهما: أثر الديمقراطية في معدل النمو، وأثرها في تقلب النمو، إضافة إلى ذلك، هناك طريقتان ممكنتان لتأثير الديمقراطية في النمو وتقلبه: ففي المدى القصير، قد تكون هناك صدمة للنظام الحاكم يمكن ملاحظتها في العقد اللاحق مباشرة للدمقرطة، ويمكن أن يكون هناك أثر أبعد مدى يرتبط بمستوى الديمقراطية، وجميع كلا

¹ - هدى متكيس، الاتجاهات المعاصرة لدراسة التحول الديمقراطي للعالم الثالث، من كتاب الاتجاهات الحديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، (القاهرة، 1999)، ص 145.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

السببين والأثرين الممكنين يكون لدينا أربعة مظاهر يمكن ان تشكل مسارات من الديمقراطية باتجاه النمو الاقتصادي:¹

- الاثر القصير المدى للديمقراطية الحديثة في المعدلات السنوية للنمو (أثر فعل الديمقراطية في النمو الحديث)

- الاثر القصير المدى للديمقراطية الحديثة في معدل التقلب (أثر فعل الديمقراطية في التقلب الحديث).

- الآثار المتوسطة الأبعد مدى لمستوى الديمقراطية في معدلات النمو (أثر مستوى الديمقراطية في النمو)

- الآثار المتوسطة الأبعد مدى لمستوى الديمقراطية في معدل التقلب (أثر مستوى الديمقراطية في التقلب).

نستنتج من خلال ما سبق أن تردي أو تحسن الوضع الاقتصادي في كلتا الحالتان يساهمان في التحول نحو الديمقراطية، فارتفاع النمو الاقتصادي يحسن من مستوى المعيشي والتعليمي للأفراد وبالتالي يخلق لهم الوعي للمطالبة بنظام سياسي يضمن لهم حقوقهم ويحترم حرياتهم ويعتمد على الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، أما في حالة تدهور الوضع الاقتصادي فهذا يشجع بدوره للمطالبة بتعديل النظام القائم لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يمكن القول أن النمو الاقتصادي في كثير من الحالات يقود إلى الديمقراطية، كما تجدر الإشارة ان هناك العديد من الدول التي سجلت تحسنا على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي ونمو اقتصاديا مرتفع ودرجة عالية من التمدن لكنها لم تحقق الديمقراطية المنشودة ونذكر على سبيل المثال دول الخليج العربي.

4. جدلية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في مصر بعد الحراك الشعبي.

شهدت المنطقة العربية عموما والحالة المصرية خصوصا مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة حراك شعبي تميز بارتفاع وتيرة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي، وقد كان هذا الحراك نتاجا لجملة من العوامل البنيوية منها اضطراب العلاقة بين الدولة والمجتمع نتيجة الممارسات السياسية والسلطوية لمعظم النظم السياسية العربية ومطالبة النخب العربية بتفعيل عملية التحول الديمقراطي والانتقال من الشعارات والخطابات إلى الفعل السياسي الديمقراطي الحقيقي، وهو ما ساهم بدوره في سقوط بعض الأنظمة العربية، ومنها نظام حسني مبارك، وبرز مرحلة جديدة من التحول السياسي في طبيعة هذه الأنظمة وآليات اشتغالها، وذلك بالانتقال من الأنظمة ذات الصيغة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية، إلا أن عملية التحول الديمقراطي في مرحلتها التأسيسية والانتقالية شهدت انتكاسة، ويرجع الخبراء ذلك إلى جملة من المحددات والعوامل منها تردي النمو الاقتصادي.

ويرى بعض الخبراء أن فشل النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مقارنة بالنمو السريع في شرق آسيا يعود إلى حد بعيد إلى عدم كفاية قدرتها كدول أوتقراطية على إدارة الصدمات الخارجية الناتجة من تقلب أسعار النفط وتواتر الصراعات، وهكذا فضلا على أهميتها الذاتية بالنسبة إلى الحرية والقيم الإنسانية فإن الديمقراطية ستساهم في

¹ - إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 122.

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

نمو البلدان العربية وفي استقرارها الطويل الأمد.¹ وعليه فإن التقلبات التي مست أسعار النفط وتراجع المداخيل الريعية من القطاعات مثل السياحة في كل من مصر وتونس ساهمت في تقويض الفعل الديمقراطي برأي بعض الباحثين والمهتمين السياسيين كون النمو الاقتصادي شرط قاعدي لدفع بعملية التحول الديمقراطي، إلا أن بعض المختصين يرون أن هناك محددات أكثر أهمية من النمو الاقتصادي تؤثر على نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي مثل التغير في إدراك النخبة الحاكمة ورغبتها في تجسيد الفعل الديمقراطي الحقيقي أو إجبار هذه النظم على التخلي عن سياساتها التسلطية أو الضغط على هذه النظم عن طريق مختلف التنظيمات السياسية بفعل نمو مؤسسات المجتمع المدني ورغبتها في ممارسة عملية الضبط الاجتماعي وتفعيل القيم الديمقراطية في الممارسة السياسية، أو تأثير وسائل الإعلام وتكنولوجياها وأطرها الاتصالية، أو بفعل ضغط القوى الاستراتيجية الكبرى على هذه الدول ودفعها إلى الولوج إلى العمل الديمقراطي. وغيرها من العوامل.

كما يرى البعض أن النمو الاقتصادي المعتمد على مصدر وحيد للدخل، مثل النفط أو تحويلات العمالة المرتبطة به والمساعدات الأجنبية أو إيرادات قناة السويس أو مداخيل السياحة هو نمو متذبذب وغير مستقر، فلا بد من وجود هياكل اقتصادية متنوعة، وهذا التنوع ليس ممكنا في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي²، وبالأخذ بمعادلة النمو الاقتصادي كعامل لتحريك العملية الديمقراطية، فإن القراءة التحليلية لمعظم النظم العربية لاقتصادياتها تكشف عن ضعف العملية الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد في تحقيق سياستها الاستخراجية وتجسيد برنامج السياسة العامة، وهو ما يجعل من عملية التحول الديمقراطي صعبة التحقيق، نتيجة انتشار مناخ البطالة والفقر وضعف القدرة الشرائية للمواطن وانشغال الحكومة بمعالجة المسألة الاقتصادية بدل الديمقراطية، والمواطن بمشاكل الحياة اليومية بدل الاهتمام بالفعل الديمقراطي، وهو ما يعمق الهوة بين الدولة والمواطن حيث يجعل من الأولى غير مبالية بالقيم الديمقراطية وتقبل إلى معالجة المسائل بطريقة من العنف السياسي وهو ما يجعل من النظام ذو طبيعة تسلطية لا ديمقراطية ويجعل من الثاني متمردا على سياسات الدولة ولا يؤمن بقيم المواطنة نتيجة انشغاله بالأمر المادية والحفاظ على وجوده.

وعليه فإن ضعف النمو الاقتصادي في البلدان العربية أدى بدوره إلى هشاشة الوضع المعيشي، وهو ما ساهم في ظل التضيق على الحريات وعدم ديمقراطية الحياة السياسية، إلى تفجير الأوضاع بعد 2011، لهذا جل الحركات الاجتماعية الشعبية قامت بسبب تردي الوضع المعيشي وانتشار ظاهرة البطالة والفساد وغيرها من المظاهر السلبية التي كانت بمثابة المحرك لهذه الاحتجاجات، ودفعت القطاعات الشعبية بالمطالبة بتحريك العملية الديمقراطية، وهو ما يؤكد على نتيجة أخرى أن ضعف النمو الاقتصادي قد يكون سبب من أسباب التمرد على النظام والتحرر من سياساته التسلطية والمطالبة بنظام ديمقراطي.

¹ - إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، (2011)، ص 86.

² - وجيه كوثري، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، (2011)، ص 102.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

فهذه الاحتجاجات والمظاهرات اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الفقر وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في تونس، ومصر، والجزائر، واليمن إلى نحو 35% مقابل متوسط معدل عاملي 14,4% وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي الاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية من سن العطاء وهم فئة الشباب الجامعي القادرة على إحداث التنمية والتقدم¹، بالتالي فعدم معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يهدم مفهوم ومبدأ المواطنة في الممارسة السياسية ويعيق العملية الديمقراطية، فالنخبة السياسية العربية لم تتمكن من معالجة هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الولاء الوطني ينهار ويجعل المواطن العربي لا يعترف بشرعية المؤسسات السياسية، مما انعكس على الاستقرار السياسي بصورة سلبية في جل النظم العربية. وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى أن ضعف النمو الاقتصادي قد يكون كعامل كتشريك العملية الديمقراطية أو إضعافها، إلا أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية في الدفع بالعملية الديمقراطية أو إضعافها مثل التوافق السياسي بين الفاعلين ومدى وجود أرضية توافق وطني حول خريطة التحول الديمقراطي وانتفاء الصراعات الإيديولوجية نتيجة تعدد المشارب، أو عدم الوصول إلى توازن سياسي بين مختلف الجماعات نتيجة عدم التقاطع في المصالح وهو ما يجعل من إنجاح العملية الديمقراطية صعبة المنال.

كما تنظر أنظمة الحكم العربية إلى الحكم والثروة على أنه غنيمة وهي ملك متوارث لها، وبهذا لا بد أن تكون جميع السياسات موجهة إلى الحفاظ عليها، وكل ما يتنازل عنه لأبناء المجتمع هو من قبيل العطية المكرمة، وليس حقاً، وهذا ما انعكس على المطالب الشعبية بالديمقراطية، فليس من حق مواطن دولة الرفاه أن يطلب بالديمقراطية، ذلك أن هذه الدولة قامت بتوزيع مباشر لجزء من الثروة على الأفراد، وهذا لا يؤدي حتماً إلى المشاركة السياسية الذي له حق المطالبة بها، وبهذا لم تتحقق مقولة الديمقراطية هي ابنة الرفاه في سياق الدول العربية النفطية.² وبالتالي فإن النمو الاقتصادي المحقق في بعض الدول العربية محتكر من قبل طبقة سياسية في خدمة مشاريعها الاقتصادية، وليس ملكاً للشعب وخدمة مصالحه العامة وتوزيعه بطريقة عادلة، وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة هذه الممارسة السلبية إلى عامل معوق لعملية التحول الديمقراطي ويعمق من هوة الانفصال بين الدولة والمجتمع.

إلا أن الرؤية التحليلية من خلال هذه المعطيات تؤكد أن العمل الاقتصادي قد يكون كمحرك أو معطل لعملية التحول الديمقراطية، وأن له وزن كبير بالمقارنة بمحددات أخرى في إنجاح عملية التحول الديمقراطي، إلا أن هناك محددات أخرى على قدر من الأهمية في تفعيل العمل الديمقراطي الحقيقي من الإرادة السياسية في انتهاز

¹ - توفيق المدني، وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط 3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 59.

² - عبد الحق دحمان، "المالكة النفطية وثورات الربيع العربي دراسة في الاقتصاد السياسي للجنة الموارد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 46، (2015)، ص 16، 17.

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

الديمقراطية ورسوخ الثقافة السياسية المشجعة على الفعل الديمقراطي، ووجود مجتمع واعٍ يؤمن بالقيم المبنية على الحرية والمشاركة والبناء، وغيرها من المحددات التي تؤثر في إنجاح المسيرة الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالحالة المصرية خصوصا فإن الاحتجاجات والمظاهرات التي عرفتها، وأدت إلى سقوط نظام حسني مبارك كانت نتيجة جملة من العوامل منها ضعف النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى انعكاسه على التنمية والإطار المعيشي للمواطن وتعطيل الحركة الديمقراطية في الحياة المصرية.

وقد مثلت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لنظام "مبارك" نقطة أساسية لمراكمة عوامل الرفض والغضب الشعبيين، تلك السياسات التي اعتمدت خطط الخصخصة وبيع شركات القطاع العام وانسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة واستشراء الفساد وإلى زيادة معدلات الفقر ومعدلات التضخم وارتفاع الأسعار ومعدلات الجريمة، هذا كله أدى إلى تراكم مشاعر الكراهية والغضب الذي ظهر بعد ذلك في موجات من الإضرابات العمالية والاحتجاجات الاجتماعية.¹ وبالتالي فإن الحراك الشعبي الذي شهدته مصر بعد يناير 2011 كان من العوامل الدافعة له ضعف النمو الاقتصادي الذي ألقى بضلاله السلبية على التنمية وتحطيم المواطن ماديًا ومعنويًا وضعف الحلقة الاتصالية التي تجمع الدولة والمجتمع، إلا أن استمرارية ضعف النمو الاقتصادي في الحالة المصرية بعد الحراك ساهم بدور في تعطيل الحركة الديمقراطية وانتكاستها وهو ما أدى بدوره إلى سقوط النظام مرة ثانية بعد أحداث 30 يونيو 2013، وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي كعامل بارز وهام في العملية الديمقراطية، إلا أن هذا لا يمنع من القول أن هناك عوامل أخرى ساهمت في انتكاسة الفعل الديمقراطي مثل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتعدد التيارات السياسية بمختلف مشاربها واحترابها، وعدم التوافق على خريطة التحول الديمقراطي بين مختلف القوى السياسية، والاختلاف حول الإطار الدستوري المنظم والضابط للعملية السياسية، وعدم الاتفاق حول مدينة الدولة أو دينيتها بين التيارين العلماني والإسلامي وانتشار مناخ العنف السياسي، وتدخل أطراف خارجية في إدارة المشهد السياسي المصري مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولعبها على ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان والإرهاب. وإقصاء الشباب المفجر للحراك ودور وسائل الإعلام في تزيين فول النظام السابق وعدم نزاهة القضاء في البت في المنازعات وغياب القانون وسيطرة المال والفساد السياسي وغيرها من المحددات التي ساهمت في انتكاسة المشهد الديمقراطي المصري، وهو ما يؤكد أن النمو الاقتصادي ليس لوحده العامل المؤثر في نجاح العملية الديمقراطية أو إفشالها وإنما هناك عوامل أخرى.

وكما تؤكد الأحداث والتطورات بعد الثورة أدت الاحتجاجات الفتوية التي خرجت بعد الثورة، خصوصا بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك إلى ارتفاع فاتورة الإنفاق من أجل امتصاص غضب المواطنين وطمأنتهم، أدى ذلك إلى زيادة خسائر الاقتصاد المصري، حيث بدأ عدد من القطاعات العمالية سلسلة من الاعتصام والإضرابات، شملت قطاعات الكهرباء والزراعة، والاتصالات، التعليم، والصحة، والمصارف، والنفط... الخ، وذلك بهدف وضع صيغة عادلة لتوزيع الأجور داخل القطاعات الإنتاجية، والقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحد

¹ - أحمد فؤاد أرسلان، مصر الثورة التحدي والاستجابة، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2011)، ص 192.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

الأدنى والحد الأقصى للأجور، ووضع ضوابط صارمة لمحاسبة أصحاب الأعمال على ممارساتهم التعسفية ضد العمال، وإجبار أصحاب الأعمال على الالتزام بنصوص قانون العمل المتعلقة بساعات العمل والإجازات والأجر الإضافي، كما كانت هناك مطالب أخرى تتعلق برحيل رئيس الشركة أو المؤسسة.¹ وقد ساهمت هذه الأحداث بعد الحراك والإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية إلى تعميق الاختلالات الاقتصادية وزرع بذور الفوضى في الأوساط العمالية والاجتماعية وهو ما زرع ثقة المواطن بالنظام الجديد ومدى إمكانية تحقيق حياة أفضل وإتاحة الممارسة الديمقراطية النزيهة، وهو ما انعكس بصورة سلبية على مختلف المناحي من انتشار الفساد والتهرب من المسؤولية ونهب المال العام في ظل المرحلة الانتقالية التي تفتقر فيها الدولة لمؤسسات قوية واستقرار سياسي، وهو ما جعل العملية الديمقراطية تلقى مصير الفشل وهذا ما أكدته أحداث 30 يونيو 2013 من خلال العودة إلى المربع الأول أي إلى حكم المؤسسة العسكرية وإلى النظام التسلسلي لا الديمقراطية وإعلان حالة الطوارئ وحضر بعض التنظيمات السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين التي اعتبرت على أنها تنظيم إرهابي.

وعلى صعيد ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي ليصل في نهاية يناير 2017 إلى 26 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 10 مليارات دولار مقارنة بما كان عليه في يونيو 2016، نجد أن هذه الزيادة لم تحقق من موارد ذاتية، ولكنها تراكمت عبر القروض من السوق الدولية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، بل وودائع لبعض دول الخليج قبل أن تسوء علاقة مصر بالملكة العربية السعودية في أكتوبر 2016، وبالتالي فهذه الزيادة، وإن كانت تعكس ارتفاعاً في قيمة احتياطي مصر من النقد الأجنبي، إلا أنها تمثل عبئاً على كاهل الاقتصاد المصري في حقيقة الأمر، فهي مجرد قروض، ولها أعباءها المتمثلة في الفوائد والأقساط، والمؤكد أن هذه الأعباء سوف تتحملها الموازنة العامة للدولة، وبما يؤدي إلى تبديد ما تتخذه حكومة عبد الفتاح السيسي من إجراءات تتعلق بتخفيض الدعم وزيادة أسرار الخدمات.² وعليه فإن هذا العبء الاقتصادي سيضع الدولة المصرية في المستقبل القريب في مواجهة الشعب نتيجة تناقض خطاباتها السياسية التي تسوق بأن النظام سيعمل على ديمقراطية الحياة السياسية ويرفع من القدرة الشرائية وسيضع سياسات توظيفية قادرة على امتصاص البطالة، وهو ما يجعل الشعب يثور ويلجأ إلى خيار العنف السياسي، ولكن مع ذلك يجب على الحكومة المصرية البحث عن الأسباب المؤدية إلى انتشار مناخ العنف السياسي وفشل العملية الديمقراطية وإيجاد حلول لها، من خلال تحديد وظيفة المؤسسة العسكرية ووضع نظام انتخابي عادل وضمن حقوق الأقباط في الممارسة السياسية وحق المرأة في التمثيل السياسي، ومعالجة المسألة الثقافية والاجتماعية بما يخلق ولاء وطني ويعزز من الانتماء الهوياتي ويجنب الدولة الانقسامات ووضع إطار دستوري على قاعدة المواطنة يضمن الحقوق والواجبات، والتوافق على أرضية وطنية لخريطة التحول الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية، وقيام المؤسسة الإعلامية بوظيفتها التنويرية لا التضليلية من خلال جعلها منبر للحوار حول الأفكار والبرامج التي من خلالها تطرح الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية رؤاها لكيفية بناء الدولة والمجتمع،

¹ - محمود عبد الفضيل، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 452.

² - عبد الحافظ الصاوي، "مغالطات "فيتش" عن أداء الاقتصاد المصري"، مقالات المعهد المصري للدراسات، (14 مارس 2017)، ص 1.

الدكتور: حفيظي نور الدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

وأيضاً الاتفاق على الصيغة الأيديولوجية التي توضح الخيارات السياسية والاقتصادية وكيفية بناء مؤسسات الدولة ومحاربة مختلف مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبحث عن مصادر جديدة لشرعية النظام قائمة على الإنجاز لا المصادر التقليدية بما يحسن العلاقة بين الدولة والمجتمع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى كتنظيمات تمارس عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب الدولة وتشر القيم، والحد من التدخلات في الشأن الداخلي لمصر، ومعالجة هذه المسائل إلى جانب المسألة الاقتصادية يمكن لمصر أن تنهض وتنجح في تسيير العملية الديمقراطية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي في المنطقة العربية عموماً والحالة المصرية خصوصاً يعتبر كعامل محرك ومعطل لعملية التحول الديمقراطي في نفس الوقت، وهو يحتل مكانة ووزناً كبيراً إلى جانب متغيرات ومحددات أخرى تؤثر في عملية التحول مثل الثقافة السياسية والاتفاق حول خارطة التحول ووجود مجتمع مدني والتغير في إدراك النخبة الحاكمة ورغبتها في الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي... الخ.

خاتمة:

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر من العوامل الهامة في إنجاح عملية التحول الديمقراطي كون أن ضعف القدرة الشرائية للمواطن وانتشار البطالة والفقر لا تشجع على المشاركة السياسية وتدفع الحكومة مرتاحة في تطبيق برنامجها الديمقراطي في ظل وجود أزمة اقتصادية تجعلها مهددة في أمنها الاقتصادي والسياسي وفريسة تتربص بها الأيدي الخارجية، ومع ذلك فإن هناك مجموعة من المحددات الأخرى لا تقل أهمية قد ساهمت في تعطيل الفعل الديمقراطي في المشهد السياسي العربي عموماً والمصري بصفة خاصة، مثل غياب الثقافة السياسية المبنية على المواطنة وعدم إيمان المواطن بالمشاركة السياسية، مع غياب الإرادة السياسية من قبل النخب العربية في الانتقال إلى الممارسة الديمقراطية وعدم التوافق على أرضية التحول الديمقراطي... الخ. ففي ظل مثل هذه العراقيل لا يمكن لعملية التحول الديمقراطي أن تنجح، وبالتالي فالنمو الاقتصادي بالرغم من أهميته في الدفع بعجلة التحول الديمقراطي إلا أنه ليس العامل الوحيد وإنما هناك عوامل أخرى، وهذا ما أكدته خبرة وتجربة التحول الديمقراطي التي مرت بها المنطقة العربية خلال الحراك الشعبي الذي اجتحتها، ورغم توفر بعض الدول العربية مثل دول الخليج العربي على إمكانيات اقتصادية وثروات وتحقيقها لمعدلات نمو اقتصادي، إلا أن نظمها بقيت تسلطية وما الديمقراطية التي تدعيها ما هي إلا ديكور لتجميل واجهتها السياسية للحصول على الشرعية والحفاظ على الاستقرار السياسي وتحسين علاقة الدولة بالمجتمع.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الحالة العربية عموماً ومصر خصوصاً تتفرد بخصوصيتها عن التجارب والخبرات العالمية فيما يتعلق بإنجاح عملية التحول الديمقراطي، لذلك لا يمكن إسقاط المقاربات الغربية ومحاولة تفسير الوضع السياسي وإيجاد الآليات الضابطة له، من منطلق نظري مخالف للبيئة والمنطق العربي، لذلك يجب أن إطار نظري انطلاقاً من الخصوصية والبيئة العربية.

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

- إن النمو الاقتصادي شرط ضروري لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، ولكن الحالة العربية عموماً ومصر خصوصاً، أكدت أن هناك محددات أكبر وزناً من متغير النمو، كمتغير الثقافة السياسية، وضرورة التوافق بين القوى السياسية المتعددة المشارب حول خارطة التحول الديمقراطي، وضبط العلاقات المدنية العسكرية، ونبذ العنف السياسي، ومنع التدخلات الخارجية وتعزيز مبدأ المواطنة في الفعل السياسي وبناء شرعية دستورية قائمة على شرعية الصندوق.

التوصيات:

- يجب على مراكز الدراسات والباحثين العربية محاولة إنتاج مقاربات مفسرة لعملية التحول الديمقراطي انطلاقاً من الواقع العربي وليس استيراد نماذج جاهزة وإسقاطها على الوضع العربي.
- يجب على الدول العربية والمصرية خصوصاً نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تؤمن بتعددية الفكرية في الطرح السياسي بين العلماني والإسلامي، والإسلامي الإسلامي، والإسلامي المسيحي، والاشتراكي الليبرالي، قائمة على مبدأ الحوار البناء في إطار توافقي من أجل إنتاج مشاريع وطنية لبناء الدولة والمجتمع.
- تأسيس منظمة أو مؤسسة مؤلفة من خبراء اقتصاديين وسياسيين، لإدارة المرحلة الانتقالية في شقها الاقتصادي.
- يجب تأسيس إستراتيجية ناجعة للخروج من حلقة العنف السياسي التي يتخبط فيها العالم العربي بمرور إلى مرحلة التحول الديمقراطي والقضاء على كافة أشكال العنف والفساد.
- يجب تأسيس علاقة صحية بين الدولة والمجتمع عن طريق تعزيز مبدأ المواطنة وبناء شرعية مستندة على الإرادة الشعبية وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية

أولاً: الكتب:

- أرسلان، أحمد فؤاد، مصر الثورة التحدي والاستجابة، القاهرة: مكتبة الآداب، 2011.
- أبو عامود، محمد سعد، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.
- المديني، توفيق، تونس الثورة المجدورة وبناء الديمقراطية: الطوباوية الأصولية في السلطة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013.
- (،،)، وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

الدكتور: حفيظي نورالدين، وطالب الدكتوراه: سعداوي نبيل

- البار، أمين ، دور الأحزاب السياسي في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013.
- الشوري، يوسف، الشورى_والدولة الديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال الديمقراطي، في كتاب: إسماعيل الشطي، وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- البدوي، إبراهيم ، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- توفيق إبراهيم، حسنين، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- رشاد القصبي، عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب، 2006.
- دده، محمد، الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، في كتاب: توفيق المديني، وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- متكيس، هدى، الاتجاهات المعاصرة لدراسة التحول الديمقراطي للعالم الثالث، من كتاب الاتجاهات الحديثة في علم السياسية، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999.
- هانتجتون، صامويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.
- قرني، بمجت ، وآخرون، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- عبد الفضيل، محمود ، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- عبد الفضيل، محمود، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- ثانيا: الدوريات:
- البدوي، إبراهيم ، المقدسي سمير ، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، (2011).
- الصاوي، عبد الحافظ ، "مغالطات "فيتش" عن أداء الاقتصاد المصري"، مقالات المعهد المصري للدراسات، (14 مارس 2017).
- الجابري، محمد عابد، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كتاب في جريدة، عدد (29)، تموز (2006).
- مرقومة، منصور، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص(2011).
- محمد عبد، ابتسام ، "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وما بعد الاحتلال"، مجلة دراسات دولية، العدد 35 (2008).
- عبد العالي، عبد القادر، "التغيير الجديد في الوطن العربي و فرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406(2012).
- (،،)، "التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2 (2009).

إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة

- ماهر قنديل، حنان ، "الإصلاح السياسي "من أعلى " النخبة الحاكمة ومسيرة الديمقراطية في مصر"، مجلة النهضة، العدد 2 (2007).

- زيادة رضوان، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية : العدالة الانتقالية للمضاسي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30(2011).

- حميد عبد الغني، المخلافي، التحول الديمقراطي في اليمن: المتطلبات والآفاق". مجلة قحامة، الصادرة عن جامعة الحديدة في اليمن، العدد7، (2005).

- كوثراني، وجيه، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، (2011).

- دحمان، عبد الحق، "الممالك النفطية وثورات الربيع العربي دراسة في الاقتصاد السياسي للجنة الموارد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 46، (2015).

ثالثا: الأطروحات :

- بلي، أحمد، أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).

- بلعور، مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر 1988/2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، (2009)

- حمداني، محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009).

- كبداني، سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2013).

- لعروسي، رابح ، المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997 – 2007 ، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010).

ب- باللغة الأجنبية:

- Richard, Josef. "Democratization in Africa after 1989 comparative and theoretical perspectives". comparative politics vol 29 (Apres 1997)

- Solingen , Etel , "Quandaries of the process". Journal of democracy. vol7.n3.(1996)

- Geddes , Barbara, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years "?, Annual Reviews Political Science, Vol2(1999)